الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الأدوية

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الأدوية
صادر رقم : ٢٢٤
التاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٩
المرفقات : ٦ ورقة
التوقيع :

السيد الأستاذ الدكتور / العضو المنتدب التنفيذى
شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٤/٣/٣١.

برجاء التكرم باتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

وكيل أول
مدير الإدارة
(محاسبة / رباب مصطفى حمدي الحملاوي)

تحريراً في: ٢٠٢٤/٥/٢٩

تقرير الفحص المحدود عن مراجعة المركز المالي
لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية فى ٢٠٢٤/٣/٣١

إلى السادة/ مساهمي شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية (ش . ت. م. م).

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٤/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعه تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعه على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء استنتاج متحفظ: -

وفى ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة فقد تبين ما يلي :-

١- تم تحميل حساب الخسائر المرحلة بما قيمته مبلغ ٢٢,٩١٨ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٣/٣١ دون العرض على مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة تمثل الفوائد المدينة والمحتسبة علي القرض الممنوح من مصرف ابو ظبي الاسلامي لسداد مديونية شركة الجمهورية والتي تحملتها الشركة القابضة في ٢٠٢٣/٦/٣٠ طبقا لكتابها في ٢٠٢٣/٧/٢٧ وموافقة مجلس ادارة القابضة بجلسة رقم ٤٨٤ في ٢٠٢٣/٧/١٧ وقامت الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٨ بارسال خطاب الي شركة ممفيس يفيد بعدم تحملها تلك المبالغ و العدول عن تحمل تلك الاعباء و

مهار نتيجة النشاط علي غير حقيقته فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ وترتب عليه توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بدون وجه حق .

٢- كما تم تحميل الحساب بفروق العملة لمستحقات شركة باير فى تاريخ المركز المالى بما قيمته ١٦٤ مليون جنيه وأعمال أثارها بقائمة الدخل الشامل تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١١ المؤرخ فى ٢٠٢٤/٥/٢٣ ولم تقم الشركة بالإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للميزانية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية .

٣- لم تقم الشركة باحتساب ضريبة الدخل على صافى الربح بالمركز المالى البالغ نحو ١٦٦ مليون جنيه .

٤- عدم تكوين مخصص لمقابلة ما يلي:-

- نحو ١,٣ مليون جنيه قيمة غرامة تأخير عن شيكات مرتدة للعميل الشركة المتحدة للصيادلة لتعثر موقفها المالى تم الاعتراف بها ضمن إيرادات الشركة .
- نحو ٧٠٠ ألف جنيه ضريبة الجدول على فواتير البونص لأصناف مستحضرات التجميل وتتمثل في (ممفيس كاربااميد ، ممفيس بانثينول) الممنوحه للعملاء من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بقيمة إجمالية للبونص بنحو ١٢ مليون جنيه رفضت شركات التوزيع الكبرى سدادها استناداً إلى عدم تضمين عقود البيع تحميل شركات التوزيع بضريبة الجدول هذا بخلاف البونص المستحقة ولم يتم تحرير فواتير بها نحو ٤٠ مليون جنيه حتى تاريخه .
- الخامات الذى قاربت على الانتهاء خلال عام بنحو ٦,٣ مليون جنيه وكذا الرواكد من قطع الغيار والتعبئة والتغليف بنحو ٥,٦ مليون جنيه واكتفت الشركة بتكوين مخصص لمقابلتها بنحو ١,٥ مليون جنيه .
- ١,٠٨٧ مليون جنيه أصناف محرزة ضمن مخزون الإنتاج غير التام قارب بعضها على الانتهاء بداية من شهر ٢٠٢٥/٢ ولم يتم استبعادها .
- نحو ٥٨١ ألف جنيه تمثل غرامات تأخير مستحقة عن فحص ضرائب كسب العمل عن عام ٢٠٢٠ لم تقم الشركة بتحملها على حساب الأرباح والخسائر والاكتفاء بسداد أصل فروق الفحص بمبلغ ١,١ مليون جنيه بالإضافة إلى عدم تكوين مخصصات لمقابلة فروق الفحص وغرامات التأخير المتوقعة عن الأعوام ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣.

الاستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٤/٣/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

١- عدم أستغلال أرض ومصنع الزيتون منذ عام ٢٠٠٤ رغم صدور قرار مجلس الإدارة رقم (٣٤٣) فى٢/١٧ /٢٠١٩ بالموافقة علي البيع وإدراجه ضمن الأصول الغير مستغلة بالشركة القابضة و نشير الي اختلاف المساحة المقيدة بدفاتر الشركة البالغة ٣١٧٩ م عن المساحة المثبتة بالعقد المسجل البالغة ٢٤٢٧ م فضلا عن اختلاف اسم المالك بالعقد المسجل ولم يتم اتخاذ اي اجراء نحو ماسبق .

٢- الإختلاف فى مساحة الأرض لموقع الشركة بمنطقة الاميرية بنحو ١٩س -٧ط وذلك بين العقد المسجل والمقيد بدفاتر الشركة بمساحة قدرها ١س - ١٩ط - ١٦ف وبين ما تم اثباته بمحضر الجرد السنوى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمساحة قدرها ٦ س - ١١ ط - ١٦ ف ، هذا وقد ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة بان الفروق تتمثل في مساحة أرض مصنع الشركة بالأميرية خارج الأسوار وبين المساحة الواردة بمحضر الجرد الفعلي التى تمثل مساحة أرض مصنع الشركة من داخل أسوار الشركة وبالرغم من توصية الجمعية العامة للشركة لادارة الشئون القانونية بدراسة ذلك وهو الامر الذى لم يتم .

٣- تضمنت الأصول الثابتة الآلآت والمعدات . وسائل نقل متوقفة أو مشونة وغيرصالحة للأستخدام أو مطلوب تكهينها بنحو ٩,٩٠٢مليون جنية تتمثل فيما يلي :-

- نحو ٧,٩٢٨ مليون جنيه قيمة الات ومعدات متوقفة و غير مستخدمة و معطلة .
- نحو ١,٩٧٤ مليون جنيه قيمة وسائل نقل متوقفة عن العمل بجراج الشركة (سيارات نقل واتوبيسات) أو بالورش الخارجية مهلكة بالكامل

٤- بلغت التكلفة التاريخية للاصول الثابتة المملوكة للشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٧١ مليون جنيه منها نحو ٨٩ مليون جنيه اصول مهلكة دفتريا و مازالت تعمل في الانتاج و بلغت صافي القيمة الدفترية للاصول الثابتة نحو ٦٠ مليون جنيه فقط الامر الذي يشير الي حاجة الشركة الملحة لاحلال اصول جديدة للاستمرارفي مزاولة نشاطها

لذا نوصى بضرورة إحلال وتجديد الأصول في ضوء ارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار .

٥- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ قيمة مشروعات لم يتم الاستفادة منها و تتمثل في :

- نحو ٤,٧٣٤ مليون جنيه قيمة ماتم صرفه علي مشروع التحول الرقمي ERP حيث تم خصمه بمعرفة الشركة القابضة و بدون اية مستندات مؤيدة للصرف بالشركة سوي كشوف حساب من الشركة القابضة بقيمة الاقساط المحملة علي الشركة طبقا للتعاقد المبرم في ٢٠٢٠/٢/٢٤ عن طريق الشركة القابضة مع شركة (دي جي تك) و شركة مايكروسفت لشراء تراخيص استخدام برامجها و تقديم الخدمات الاستشارية بمدة توريد من ٦- ٨ اسابيع من تاريخ التعاقد المشار اليه بالاضافة لنحو ١,٥٧٥ مليون جنيه قيمة دفعة مقدمة و دفعة توريد لشركة الحاسبات المتقدمة لاعمال البنية التحتية و الذي سيتم تنفيذها من قبل وزارة قطاع الاعمال العام بقيمة اجمالية ٣ مليون جنيه و مدة تنفيذ ٥ شهور من امر الاسناد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣ .
- كما تضمن الحساب نحو٤,٣ مليون جنيه قيمة مشروع الميكنة والذى لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه تتمثل في ١,٢٥٤ مليون جنيه قيمة أجهزة وشبكات تم استخدامها منذ عام ٢٠١٣ ونحو ٣,٠٨٧ مليون جنيه قيمة مصروفات

٦- تضمنت الشيكات الصادرة والتى لم يتقدم أصحابها للصرف نحو ٥٦٣ ألف جنيهاً بالبنك العربى وبنك القاهرة منذ سنوات (٢٠١٥، ٢٠٢٢) تتمثل فى(نحو ٤٤٤ ألف جنيهاً بالبنك العربى ، نحو ١١٩ ألف جنيهاً ببنك القاهرة).

لذا نوصي بضرورة اتخاذ اللازم حيالها.

٧- قامت الشركة بربط ودائع بقيمة ٣٤٢,٥ مليون جنيه ببنكى أبو ظبى الأول (عودة سابقاً) ، البنك العربى تتمثل فيما يلى :

- مبلغ ١٤٢,٥ مليون جنيه ببنك أبوظبى الأول لمدة ٦ أشهر بعائد ١٥,٥ %
- مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه بالبنك العربى لمدة ٣ أشهر بعائد ١٧%

ولم يتبين لنا قيام الشركة بالحصول على عروض من بنوك آخرى فى تاريخ الربط للحصول على أفضل الأوعية الادخارية وذلك في ضوء ربط وديعة ببنك تنمية الصادرات بشهر إبريل/٢٠٢٤ بنحو ٥٠ مليون جنيه بعائد ٢٢% .

٨- بلغ رصيد الحساب الجارى فى تاريخ المركز المالى نحو ١٥٧,١٧ مليون جنيهاً ، يتمثل معظمها فيما يلى :

- بنك تنمية الصادرات (جارى) بنحو ٦٠ مليون جنيه
- بنك أبو ظبى الإسلامى بنحو ٤٩,٨ مليون جنيه
- البنك العربى (جارى) بنحو ٣٥,٩٨ مليون جنيه
- بنك أبو ظبى الأول (عودة سابقاً) بنحو ١,٤٦ مليون جنيه

بفائدة وصلت أعلاها نحو ١٧ %

وبلغ رصيد الشركة بالعملة الأجنبية نحو ٤,٣٦٨ مليون جنيهاً بدون فوائد ببنوك القاهرة ، البنك العربى ، وبنك تنمية الصادرات .

مما يتعين معه إعادة النظر فى استغلال تلك المبالغ والحصول على الأوعية الادخارية التى تحقق صالح الشركة .

٩- عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن قيمة القروض طويلة الآجل الممنوحة للشركة من البنوك والبالغ قيمتها في تاريخ المركز المالى نحو ٢١٠,٧٩ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للمعيار رقم (١) من معايير المحاسبة المصرية .

يتعين الالتزام بما ورد بالمعيار سالف الذكر .

١٠- لم يتم جرد مخزون الإنتاج التام و غير التام في تاريخ المركز المالي بالمخالفة لما جاء برد الشركة على تقريرنا السابقة بأنه سوف يتم الجرد كل مركز مالي و هو الامر الذي لم يتم حتي تاريخه .

١١- بلغت قيمة الاصناف المخسرة بمخزون الانتاج التام في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١,٠٦١ مليون جنيه لعدد ١٩ مستحضر .

ونرى ضرورة إعادة النظر في مثل تلك الأصناف حتى لا تكون عبء على المستحضرات الآخرى .

١٢- لم يتم إجراء أي مطابقات مع أرصدة العملاء وموردي الخارج في ٢٠٢٤/٣/٣١ وبالتالي فان الارصدة الظاهرة بالمركز المالي تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط.

يتعين إعطاء هذا الأمر الأهمية الواجبة حفاظاً على أموال الشركة .

١٣- تضمن حساب مصلحة الضرائب مدين ١٠,٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الخصم والإضافة المستحقة على الشركة منها ٣,٢ مليون جنيه غير مؤيدة بشهادات وقيام الشركة بالاشتراك بنظام الدفعات المقدمة بمصلحة الضرائب اعتباراً من شهر ٢٠٢٣/٨ ولم يتم إخطار العملاء بذلك بالمخالفة للمادة ٦١، ٦٢،٦٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

نرى ضرورة تضافر الجهود للحصول على الشهادات والالتزام بما ورد بأحكام القانون في هذا الشأن.

١٤- مازال هناك اختلاف في مدة الائتمان بالسياسات البيعية و الشرائية المعمول بها حيث يتم منح العملاء مدة ائتمان تراوحت من ٩٠ يوم في ادناه و ١٢٠ يوم في اعلاه في حين يتم السداد للموردين عند الاستلام و في احيان اخري بشيكات قبل الاستلام وسبق الاشارة بكافة تقاريرنا السابقة دون جدوى.

١٥- بلغت المبيعات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٦٦٤,٥٧ مليون جنيه مقابل نحو ٤٤٠,٤٦٥ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة بزيادة نحو ٢٢٤,١١٥ مليون جنيه و قد تبين بشانها مايلي :-

- بلغت مبيعات شركات التوزيع نحو ٥٢٣ مليون جنيه منها ٢٠٢ مليون جنيه ، ٢٢٦ مليون جنيه ، ٩٥ مليون جنيه للعملاء (ابن سينا ، فارما أوفر سيز، الشرق الأوسط) عن قيمة على التوالى بنسبة ٣٠,٤٨ %، ٣٤ % ، ١٤,٣١ % على التوالى وقامت الشركة بمنح بونص لهم بمبلغ ٤٢ مليون جنيه بالإضافة إلى خصم نقدى نحو ٧ مليون جنيه .

نرى ضرورة جلب عملاء جدد حفاظاً على أموال الشركة .

- تجاوز المديونية المستحقة على عملاء شركات التوزيع الكبرى(ابن سينا ، فارما أوفر سيز، الشرق الأوسط) عن قيمة خطابات الضمان حيث بلغت المديونية المستحقة فى ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ ١١٧ ، ٦٣,٥ ، ٢٤,٩ مليون جنيه على التوالى فى حين بلغت خطابات الضمان ٢٧ ، ١، ٦ مليون جنيه على التوالى الأمر الذى يعرض أموال الشركة للخطر خاصة فى ظل تقلبات السوق وتعثر أحدى الشركات الرائدة فى مجال توزيع الأدوية(الشركة المتحدة للصيادلة) بالإضافة إلى أوراق القبض والتى بلغت قيمتها نحو ١١٠ مليون جنيه .

يتعين اتخاذ الإجراءات الجادة للحصول على خطابات الضمان .

- استمرار عدم تحقيق المستهدفات البيعية بفروع البيع و لجوء الشركة للتعامل مع شركات التوزيع فقط عن طريق المركز الرئيسى بالشركة وتجدر الاشارة الي احتواء الشركة علي عدد ٤ فروع بيع بمنطقة الاسكندرية و المنصورة و طنطا واسيوط و لوحظ تكدس تلك الفروع بالكوادر البشرية و البالغ عددهم نحو ١٢٠ موظف و يقتصر العمل بهما علي عدة ايام خلال الشهر لتسليم شركات التوزيع .

مما يتعين اعادة النظر في السياسة البيعية المتبعة و التشغيل الاقتصادي لتلك الفروع لتحقيق الاهداف المرجوه ولتفعيل دور فروع البيع و حتي لا تتكبد الشركة اعباء تلك العاملين بالاضافة الي التكاليف الاخري.

- ضعف مبيعات التصدير والبيطرى خلال الفترة حيث بلغت نحو ١٧,٨٨٩ مليون حنيه ، نحو ١,٨٤٣ مليون جنيه على التوالى بنسبة ٢,٧ % ، ٠,٢٧ % من إجمالى المبيعات البالغة نحو ٦٦٤,٥٧٧ مليون جنيه .

- تركزت معظم مبيعات الشركة على عدد ٥ أصناف (أسبرين بروتكت ، ديفارول مائى ، جاراميسين كريم ، ممفيس كارباميد ، دوكسيم ٥٠٠) بمبلغ ٤٦٨ مليون بنحو ٧٠% من صافى المبيعات خلال الفترة يمثل منها مستحضر الأسبرين بروتكت نحو ٤٤ % من إجمالى مبيعات الفترة رغم مساهمته بنحو ١١% فقط في صافى الربح مما يعرض إيرادات الشركة لخطر الاعتماد على أصناف محدودة وعدم تنوع المزيج البيعى .
- مازالت مديونية العملاء طرف الشئون القانونية بدفاتر الشركة بنحو ٢,٦٩٦مليون جنيه في ٢٠٢٤/٣/٣١ متضمنة ايضا اوراق قبض مرتدة غير موجودة بنحو ٩ الف جنيه وقد افاد القطاع القانوني بتسليمه الشيكات للقطاع التجاري ولم يتم حتي تاريخه اي اجراء بشأنها ، بالاضافة لنحو ٤،١٥١ مليون جنيه عملاء تصدير متوقفة يرجع بعضها لعام ١٩٨٩ مكون عنها مخصص بالكامل.

يتعين اتخاذ الإجراءات الجادة لتحصيل مستحقات الشركة .

١٦- تضمن حساب دائنو توزيعات نحو ٣,٨٦٠ مليون جنيه تتمثل في (حصة جمهور المساهمين /حصة العاملين /حصة مجلس الادارة /اللجنة الرياضية / الاتحاد الرياضى) منذ عدة سنوات يتعين اتخاذ اللازم حيالها في ضوء القوانيين السارية .

تحريراً في: ٢٩ /٥/ ٢٠٢٤

مدير عام

نائب مدير الإدارة

(محاسب / محسن عبد الرحيم محمود)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / محمد نجيب عبدالوهاب)

يعتمد ...

وكيل اول

مدير الادارة

(محاسبة / رباب مصطفي حمدي)